



جامعة الشاذلي بن جديد / الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

السنة الجامعية 2024/2023

محاضرات (عن بعد) في مقياس:

المجتمع الدولي

السنة الأولى ليسانس / السداسي الأول

المحاضرة رقم

-1-

يعود استخدام مصطلح المجتمع الدولي إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وإن كانت عصبية الأمم قد أرست بعض أسسه، غير أن المجتمع الدولي كفكرة قائمة على العلاقات المتبادلة بين أشخاصه تتجاوز حدود الدولة الواحدة، والتي توازي شكليا فكرة المجتمع الداخلي برزت منذ القدم، وأخذت في التطور مع تزايد المصالح المتبادلة بين أشخاص هذا المجتمع الدولي. وعلى الرغم من أن بداية ظهور المجتمع الدولي اقتصر في نطاقه على الدول التي تعد النواة الأولى والركيزة الأساسية لهذا المجتمع، الذي شهد اتساعا في أشخاصه حيث برزت ونتيجة رغبة الدول في التعاون المشترك المنظمات الدولية كشخص دولي يتمتع بالشخصية القانونية الدولية كما برزت كيانات أخرى كفاعل مؤثر في المجتمع الدولي ممثلة في حركات التحرير الوطني، الشركات المتعددة الجنسيات والأفراد.

لفهم محتوى مقياس المجتمع الدولي سنحاول من خلال **المحور الأول**: إبراز تعريف المجتمع الدولي وخصائصه بالإضافة إلى البحث عن بداية نشأة وتطور هذا المجتمع، ثم بيان تركيبته من خلال إبراز أشخاصه في **المحور الثاني**.

المحور الأول: المفهوم والتطور

1. تعريف المجتمع الدولي:

يعد مصطلح المجتمع الدولي تعبير شائع في العلاقات الدولية لكنه مع ذلك مصطلح غامض بسبب افتقاره لمعنى وتعريف دقيق ومتباين.

حيث نجد البعض يعرفه بأنه: الوسط الاجتماعي الذي تنمو بداخله علاقات دولية تتجاوز حدود الدولة الواحدة وتدعو إلى ضرورة إيجاد قواعد قانونية تنظمه.

ويعرفه البعض الآخر بأنه: علاقة أخلاقية وقانونية قائمة بين الدول وبعترافها بوجود حقوق وواجبات متبادلة فيما بينها.

أو هو كما يراه البعض كذلك: مجموعة من الوحدات السياسية التي تمثل كل واحدة منها انتماء سياسيا معينا لمجموعة من أفراد المجتمع البشري وتتمتع كل واحدة منها بنظام قانوني خاص بها.

وحسب اتجاه آخر فإن المجتمع الدولي يوجد عندما تقوم مجموعة من الدول التي تدرك أنها تشترك في مصالح وقيم معينة بتشكيل مجتمع، وهذا يعني أن هذه الدول قبلت بعض القواعد التي توجه علاقاتها مع بعضها البعض.

ما يلاحظ على مجموع هذه التعريفات أنها تضيق من نطاق تعريف المجتمع الدولي بالنظر لكونها تحصر أشخاصه في الدول فقط، فيعرف المجتمع الدولي وفق هذا المنظور بأنه: جماعة الدول، وهذا ما يتعارض مع ما شهده المجتمع الدولي من تطور واتساع في تركيبته وأشخاصه ليشمل الدول والمنظمات الدولية إضافة إلى كيانات ووحدات أخرى تعتبر فواعل في المجتمع الدولي ممثلة في حركات التحرر الوطني، الشركات المتعددة الجنسيات، والأفراد.

وقد أشارت العديد من القواعد الدولية إلى اتساع نطاق مفهوم المجتمع الدولي بتعدد تركيبته وهذا ما يظهر من نص المادة 53 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969 الذي استعملت عبارة **[المجتمع الدولي ككل]** وأيضا ما جاء في حكم محكمة العدل الدولية في قضية برشلونة تراكتشن عام 1970 عندما استخدمت عبارة **[القواعد التي تهتم المجتمع الدولي بوجه عام]** وهو المصطلح نفسه الوارد ضمن مواد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 حيث استعمل عبارة **[المجتمع الدولي بأسره]**، وأيضا في مشروع مواد المسؤولية الدولية للدول عن الفعل غير المشروع دوليا لعام 2001 والذي تضمن مصطلح **[المجتمع الدولي]**.

انطلاقا من هذا الاتساع يعني المجتمع الدولي: مجموع الكيانات والوحدات الموجودة على المستوى الدولي تميزا لها عن تلك الموجودة على المستوى الداخلي بحيث يتكون هذا المجتمع من الدول بالدرجة الأولى ثم المنظمات الدولية وبعض الكيانات الأخرى التي فرضت نفسها كمؤثر فعال في العلاقات الدولية مثل الشركات المتعددة الجنسيات وحركات التحرر الوطني، وتخضع هذه العلاقات في تنظيمها إلى قواعد قانونية دولية تتماشى وطبيعتها كوحدات تتمتع بالشخصية القانونية الدولية ألا وهي قواعد القانون الدولي.

2. خصائص المجتمع الدولي:

يتميز المجتمع الدولي بعدة خصائص وسمات تجعله مجتمع متمايز عن المجتمعات الوطنية

أو الداخلية.

1.2. الدول الشخص الرئيسي من أشخاص المجتمع الدولي:

يتشكل المجتمع الدولي في تركيبته من كيانات ووحدات دولية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية تتحدد في الدول والمنظمات الدولية، إلى جانب كيانات وفواعل أخرى ممثلة في حركات التحرر الوطني، والشركات المتعددة الجنسيات، وأشخاص المجتمع الداخلي الوطني (أشخاص القانون الداخلي) المعترف لهم بحقوق والتزامات في النظام القانوني الدولي وهم الأفراد. إلا أن الدولة تعد الشخص الدولي الأساسي والرئيسي في المجتمع الدولي، فهي الشخص الدولي الوحيد الذي يتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة، وهي من تملك القدرة على خلق القواعد القانونية الدولية، وعلى قبول الالتزام بها، ذلك أن سلطة الدولة في المجتمع الدولي لا تعلوها أي سلطة أخرى يمكن أن تفرض عليها الالتزام بالقواعد التي تنظم هذا المجتمع. لأن هذه القواعد تخضع لإرادة الدول باعتبارها الإرادة التي تضع القواعد التي تنظم العلاقات بين كيانات ووحدات المجتمع الدولي، هذا ما يجعل هذه القواعد تتأثر بمصالح الدول التي تحرك وتوجه علاقاتها.

2.2. عالمية المجتمع الدولي:

فالمجتمع الدولي لم يعد مجتمعا أوربيا محصورا في عدد من الدول الأوروبية المسيجة كما كان عند نشأته، بل شهد توسعا كبيرا يشمل جميع الدول خاصة بعد زوال الإمبراطوريات القديمة وتفككها ونتيجة تأثير حركات التحرر التي أدت إلى استقلال العديد من الدول، حيث وبعد أن كان تمثيل الدول في عصبة الأمم لا يتعدى 47 دولة في الجلسة الأولى لجمعية العصبة عام 1920 ثم إلى مجموع 58 دولة فقط، اتسع عددها إلى 51 دولة عند نشأة منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 ثم تزايد العدد ليصل إلى 193 دولة.

3.2. مجتمع منظم:

يتميز المجتمع الدولي بكونه مجتمع منظم يخضع في علاقاته لقواعد قانونية مكتوبة (اتفاقيات ومعاهدات دولية) وغير مكتوبة (العرف الدولي) تعرف بقانون المجتمع الدولي أو القانون الدولي، تعمل على ضبط وتنظيم العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع الدولي

لكن مع ذلك فالمجتمع الدولي لم يصل بعد إلى درجة تنظيم المجتمعات الداخلية (الوطنية) فهذه الأخيرة تتميز بقدر من التنظيم لأن العلاقات داخل المجتمع الداخلي تتميز بكونها علاقات على درجة عالية من التضامن والتكافل الوطني بين أعضائه وأنها علاقات خضوع وانصياع ذلك أنها مزودة بسلطات قادرة على حل النزاع الذي قد ينشأ بين أفراد هذا المجتمع.

أما المجتمع الدولي فهو مختلف تماماً فهو لا يملك أجهزة شبيهة بتلك المتواجدة على مستوى المجتمعات الداخلية، كما أن بنيانه القانوني (نظامه القانوني) لم يكتمل بعد مقارنة بالمجتمعات الداخلية (الوطنية) بسبب افتقاره لسلطة عليا.

4.2. المجتمع الدولي يفتقر إلى سلطة:

إن المجتمع الدولي يقوم على فكرة اللامركزية بسبب افتقاره لسلطة عليا بخلاف المجتمع الداخلي (الوطني) الذي هو مجتمع هرمي ومركزي يستند إلى سلطات داخل الدولة (سلطة تشريعية، تنفيذية، قضائية)، وعلى العكس من ذلك يفتقر المجتمع الدولي إلى سلطة تشريعية تتولى التشريع على غرار ما هو موجود في المجتمع الداخلي (الوطني)، كما يفتقر المجتمع الدولي إلى هيئة عليا تنفيذية وقضائية تعملان على فرض وتطبيق القواعد التي تنظم المجتمع الدولي بالإلزام وتوقيع الجزاء على مخالفتها ويرجع السبب في ذلك لكون المجتمع الدولي يتشكل من كيانات متساوية السيادة، كما أن القانون الذي يحكم كيانات ووحدات المجتمع الدولي (قانون المجتمع الدولي أو القانون الدولي العام) هو قانون ينشأ بإرادة الدول.

الأستاذة: بوعقبة نعيمة